" سياسات التكامل الوطني وأثرها في تعزيز الوحدة الوطنية في العراق"

م. د. سحر عبد السادة دريعي
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
s30ahar@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

يحاول البحث تحليل دور سياسات التكامل الوطني في تعزيز الوحدة الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إذ يتناول الإطار النظري لمفهومي التكامل الوطني والوحدة الوطنية والعلاقة بينهما، واعتمد على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل الأدبيات الموجودة وتحليل السياسات العراقية في هذا المجال، كما توصل البحث إلى أن العراق يواجه تحديات كبيرة في تحقيق التكامل الوطني بسبب التركيبة المجتمعية المعقدة والانتماءات الفرعية والتدخلات الخارجية، لكن هناك إمكانيات كبيرة لتحقيق التكامل من خلال سياسات تعتمد على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة، ويبيّن البحث أن غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة وضعف الإرادة السياسية من أهم معوقات تحقيق التكامل الوطني.

الكلمات المفتاحية: التكامل الوطني، الوحدة الوطنية، السياسات التكاملية، التعايش السلمي.

" National Integration Policies and Their Role in Enhancing National Unity in Iraq"

DR. Sahar Abdulsada Duraye
Mustansiriyah University / College of Political Science
s30ahar@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

The study attempts to analyze the role of national integration policies in enhancing national unity in Iraq after 2003. It addresses the theoretical framework of the concepts of national integration and national unity, along with the relationship between them. Adopting a descriptive-analytical methodology, the research examines existing literature and analyzes Iraqi policies in this field. The study concludes that Iraq faces significant challenges in achieving national integration due to its complex social structure, sub-national affiliations, and external interventions. However, considerable potential exists for fostering integration through policies based on justice, equality, equal opportunities, and

the promotion of a shared national identity. The research also highlights that the absence of a clear strategic vision and weak political will are among the most critical obstacles to achieving national integration.

Keywords: National Integration, National Unity, Integration Policies, Peaceful Coexistence.

Date of receipt:	Date of acceptance:	Date of publication:

المقدمة:

تشكل سياسات التكامل الوطني ركيزة أساسية لاستقرار الدول وتطورها، لا سيما تلك التي تتسم بتنوعها العرقي والديني والثقافي، ففي ظل التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، تبرز أهمية صياغة سياسات فاعلة لتعزيز التماسك الاجتماعي، وتجاوز عوامل التشرذم والانقسام، لذلك تكتسب هذه القضية أهمية كبيرة في العراق الذي يمثل فسيفساء فريدة من المكونات الاجتماعية، إذ عانى من عدم استقرار داخلي أثر بشكل عميق على نسيجه الوطني، وعرقل مسار التنمية والتطور لوقت طويل.

أدت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى جعل قضية الوحدة الوطنية تحديًا مستمرًا يتطلب مقاربات منهجية دقيقة ومدروسة، ولم تقتصر هذه التحديات على الصراعات السياسية فحسب، بل امتدت لتشمل مظاهر التهميش السياسي والاقتصادي، وغياب العدالة في توزيع الموارد، الأمر الذي ساهم في تعميق مشاعر الانفصال لدى بعض الفئات المجتمعية، وانطلاقًا من ذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل السياسات المعتمدة لتحقيق التكامل الوطني في العراق، وبيان أثرها في تعزيز الوحدة الوطنية وبناء الهوية المشتركة، كما يتناول البحث تقييم الأساليب المتبعة في تنفيذ هذه السياسات، وتحليل العوامل المؤثرة في نجاحها، فضلًا عن رصد أبرز التحديات التي تواجهها، واقتراح الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

اهمية البحث:

تقود سياسات التكامل الوطني في العراق إلى تعزيز الشعور بالوحدة الوطنية، وتوفر الفرصة لتقليل الفوارق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتخلق حالة من التضامن بين أبناء الوطن الواحد، فعندما تكون سياسات التكامل الوطني شاملة ومكثفة، تصبح القوى الخلافية والمتناحرة غير نشطة أو ضعيفة، لذلك التكامل الوطني يعد فكرة إيجابية تساعد على تسريع وتعزيز التغيير الاجتماعي، ومن ثم ينعكس على الولاء الوطني.

اشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول إمكانية تبني سياسات التكامل لخلق حالة من الوحدة والتماسك وعدم تذويب الجزء في الكل، على نحو يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية في العراق، من هنا يمكن طرح تساؤل: ما هي سياسات التكامل الوطني وما هي مسوغاتها؟ وما هي العراقيل التي تعترض مسار التكامل الوطني في العراق؟ وما هي الآليات المؤسسية لتعزيز الوحدة الوطنية في ظل سياسات التكامل الوطني؟.

فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية مفادها (**أن غياب سياسات تكامل وطني شاملة، أو اقتصارها على بعد واحد دون الأبعاد الأخرى، يؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية، ويعيق تحقيق الوحدة الوطنية في العراق، مما يجعل التماسك الاجتماعي هشًا وعرضة للتصدع في مواجهة الأزمات**).

منهجية البحث:

أن كل دراسة لابد من أن تستند على منهجية علمية في طرح المشكلة وبيان مسار معالجتها، لذا فأن هذا البحث يعتمد على المنهج الوصفي لتكوين صورة شاملة حول السياسات التكاملية في بناء الوحدة الوطنية في العراق، والوصول إلى النتائج المتوخاة من هذا البحث.

المحور الاول: - الإطار النظري

يعد الإطار النظري بمثابة البوصلة التي توجه مسار أي بحث علمي، فهو لا يقتصر على كونه مجرد استعراض للمفاهيم، بل يمثل أساسًا منهجيًا لفهم الظاهرة المدروسة وتحليلها، وإن مفاهيم مثل (**التكامل الوطني**) و(**الوحدة الوطنية**) ليست مفاهيم بسيطة أو أحادية المعنى، بل هي مفاهيم مركبة تتشابك فيها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كما يساعد الإطار النظري في تقديم تعريفات دقيقة وواضحة لهذه المفاهيم، ويمنع الالتباس، لذا سيتم توضيح هذه المفردات وفق ما يأتي:-

أولًا:- مفهوم التكامل الوطني

يمكن النظر إلى التكامل من (**الجانب اللغوي**) على أنها لفظة مشتقة من الفعل (كَمَلَ)، الذي يعني (أكمل)، ويمكن استخدامه في جملة مثل (تكاملت الأشياء)، والتي تعني أن كل شيء وصل إلى حالة الكمال،

ولا يمكن لأي من العناصر القيام بالعمل بشكل فعال دون وجود العنصر الآخر(قريصة ٢٠٠٤، ٣٦)، وتهدف عملية التكامل إلى دمج الأشياء أو الجوانب المختلفة مع بعضها البعض، بحيث تصبح كل جزء منها جزءًا لا يتجزأ من الكل، وتصبح الدولة أو المجتمع متكاملًا عندما تتمكن من دمج جميع أفرادها وفئاتها في نسيج واحد، بحيث يكونون متعايشين بهوية وطنية شاملة ويعملون جميعاً من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، وتحقيق الازدهار والرفاهية للمجتمع بأكمله(الجوهري ١٩٨٧، ١٨١٣).

ويشكل التكامل مفهوم أساس في الفكر السياسي، وقد ظهر في الفكر اليوناني كإطار مفاهيمي لإدارة التنوع داخل الدولة واستثماره، واعُتبر الفكر الروماني السلطة المركزية أداة لصنع وحماية التكامل، كما أشار **(ميكيافيللي)** إلى أن قوة الدولة تزداد كلما ازداد تكاملها، وأن بعض الفلاسفة في العصر الحديث يركزون على أهمية التكامل الاجتماعي والاقتصادي في بناء مجتمعات أكثر عدالة وتكافؤ، على أن يتم تطبيق التكامل بطريقة تحترم حقوق الأقليات وتضمن تمثيلها في الحكم والمشاركة في اتخاذ القرارات (المراكبي ٢٠٠١، ٢٥).

وتحدث **(هوبز)** في كتابه **(ليفياثان)** عن التكامل وأشار إلى أنه :**(يعني تحويل جميع الولاءات إلى الدولة)**، بينما كان **(هيجل)** أكثر صراحة في التأكيد على أهمية المفهوم إذ أكد: **(بأن ضعف ووهن المانيا وتفشي الصراعات فيها سببها عدم التكامل واعتبر ذلك عيبًا قوميًا)**، إما **(ماركس)** فقد اعتبر أزمة التكامل ناجمة عن ظهور الملكية الفردية لذلك اعتبر: **(إن زوال الطبقية تعني التأسيس السليم للتكامل)**، وفي الوقت الراهن اصبحت أزمة التكامل تشير إلى ضعف في أدارة الدول للتنوع بشكل سليم، إذ أن هو التكامل حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء عديدة لتشكل بمجموعها وحدة أو نظاماً مترابطًا(المراكبي، ٢٥) ، بينما **(كارل دويتش)** يرى التكامل (عملية وحالة)، فهو ينظر إليه كعملية قد تؤدي إلى التكامل السياسي، وكحالة عندما يتوفّر شرط أساس وهو الثقة المتبادلة بين الحاكم و المحكوم مما يترتب عنه تحقيق الاستقرار والأمن والسلم(جندلي ٢٠٠٧، ٢٤٨).

ويعرف **(ارنست هاس)** التكامل على أنه **(العملية التي من خلالها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية الاجتماعية والثقافية نحو مركز جديد تكون**

لمؤسساته صلاحيات تجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة فالتكامل يقود الى خلق مؤسسات تكون لها القدرة على صنع القرارات المهمة)(طويل ٢٠١٨، ٩٦).

إما **(التكامل الوطني)** يقصد به **(حالة التماسك التي تسود المجتمع من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية)**، بهذا المعنى فإن التكامل يعني أيضًا اندماج العناصر المختلفة في نظام واحد، وتكاملها مع بعضها البعض بحيث يتم التعاون والتناغم بينها، وتحقيق الهدف المشترك بأكمله من الناحية السياسية(المجالي ٢٠٢٢).

كما يتعين علينا التمييز بين مفهوم التكامل ومفهوم الاندماج، كون العديد من الكتاب يربطون بينهما بوصفهما مفهومين متشابهين في المعنى، إذ يمثل الاندماج نهجًا اجتماعيًا شاملًا يهدف إلى تحقيق الانسجام والتلاحم في المجتمع على جميع المستويات الثقافية والحضارية ضمن إطار الدولة أو الأمة ككل، بالمقابل يعكس مفهوم التكامل حالة نظام تعمل أجزاؤه وتقوم بوظائف حيوية، ويعني تحقيق الانسجام فيما بينها، وأن الاندماج يمكن أن يعني التلاحم أو الانصهار بين الوحدات المكونة للنظام أو المؤسسة، في حين يعني التكامل تحقيق الانسجام (النجار وآخرون ٢٠١٤، ٥٨).

ثانيًا:- مفهوم الوحدة الوطنية

يتألف مفهوم الوحدة الوطنية من عنصري الوحدة والوطنية، وان اندماج هذين العنصرين يشكل هذا المفهوم، ف**(الوحدة)** تعني: **(تجميع الأشياء المتفرقة في كلٍ واحدٍ مطرد)**، إما مفهوم **(الوطنية)** فقد اختلف فيه الباحثون، إذ يرى البعض أنه: **(انتماء الإنسان إلى دولة معينة، ويحمل جنسيتها ويدين بالولاء لها)** على احتساب أن الدولة ماهي سوى جماعة من الناس تستقر في إقليم محدد وتخضع لحكومة منظمة(الطماوي ١٩٧٤، ١٧) ، ويرى البعض الآخر إن الوحدة بمفهوم الفكر السياسي المعاصر هي **(اتحادًا اختياريًا بين المجموعات التي تدرك أن وحدتها تكسبها نموًا وميزات اقتصادية وسياسية، وتعزز مكانتها العالمية)** (مجموعة باحثين١٩٩٤، ٩٢).

أن مفهوم الوحدة الوطنية استمد من مفهوم كلمة الوطن الذي هو عامل دائم وأساس للوحدة الوطنية ومنها كانت كلمة وطني وهي ما يوصف بها كل شخص يقيم في الوطن كتعبير عن انتمائه لمجتمعه وتفانيه في خدمته والإخلاص له (عبد ومحمد ٢٠٠٨، ١٠٢).

وتعد الوحدة الوطنية من أهم الثوابت الوطنية التي تحظى بالأولوية على كثير من الأهداف والغايات الوطنية الاخرى، وهي ترتكز في مفهومها على ركيزتين أساسيتين هما: الجانب المعنوي أو السيكولوجي الذي يرتبط بالمواطنين ووحدتهم وتماسكهم أي ما يتعلق بتعظيم الروابط التي تشكل نسيج الانتماء وقوام اللحمة بين عناصره ومكوناته، وأساس هذه الروابط دائما الانتماء وحب الوطن والرغبة في العيش المشترك، والثانية الجانب المادي القانوني الذي يرتبط بالأساس بوحدة الدولة وتكاملها وقيام نظم قانونية ودستورية ومؤسساتية تكفل الحفاظ على وحدة الوطن وتماسك الشعب وترابط مقوماته(عزوزي ٢٠١٨).

بناءً على ما تقدم يمكن القول إن سياسات التكامل الوطني هي عملية بمقتضاها يتزايد الترابط والتنسيق بين الوحدات السياسية على مستوى صنع السياسات العامة، والتنسيق على مستوى الشؤون الأمنية والدفاعية، وفي حالة التكامل الوطني يتم تحقيق الانسجام داخل الجسد السياسي والاجتماعي بتخطي الولاءات الضيقة وغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة، إما الوحدة الوطنية هي حالة التماسك الاجتماعي والسياسي التي يجتمع فيها أفراد الشعب، رغم اختلافاتهم العرقية والدينية والثقافية، على هدف وطني مشترك، ويخضعون إلى قانون واحد يضمن العدالة والمساواة.

المحور الثاني: – مشكلة التكامل الوطني وضعف الوحدة الوطنية في العراق

أن العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تواجه تحديات محورية ومترابطة منها: ضعف الوحدة الوطنية، والآثار السلبية لنظام الديمقراطية التوافقية والمحاصصة، والتي سيتم تناولها وفق ما يأتي:-

أولًا:- ضعف الوحدة الوطنية

يعد ضعف الوحدة الوطنية التحدي الأبرز الذي يُعيق تأسيس مشروع وطني متكامل وقادر على تحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي، فبناء الدولة لا يمكن أن يكتمل في ظل غياب أو ضعف "الولاء

الأوحد" للكيان الجامع (الدولة) على حساب الولاءات الفرعية (العرقية، والطائفية، والجهوية)، غير إن الاستمرار في حالة التشتت وعدم الإيمان القوي بالوحدة الوطنية دفع الأحزاب والكيانات السياسية إلى التركيز على مكاسبها الفئوية الضيقة، هذا التشتت في الولاءات يُغذي شعوراً دائماً بالخطر لدى المكونات، إذ يخشى كل طرف أن تُهيمن هوية طرف آخر على المشهد الوطني، مما يُبقي على حالة من الصراع الكامن ويُعطّل أي محاولة لبناء ثقة وطنية شاملة (محمد٢٠٢٢، ٢١١).

وقد أسهم هذا التركيز في تقويض الهوية الوطنية الشاملة، مما أدى إلى سيادة "أزمة الهوية" التي تعكس صراع الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، وتُضعف بالتالي نسيج المجتمع وتقوض أركان الدولة الحديثة، لذا تعد أزمة الاندماج نتيجة مباشرة لأزمة الهوية، وبعد عام ٢٠٠٣ وجد النظام السياسي نفسه أمام مهمة شاقة لـ "تحرير العقل الفردي" من الموروث الطائفي والقومي والاجتماعي، لتبدأ عملية بناء دولة تستند إلى المواطنة بدلاً من الاصطفافات الفرعية (مهدي وحميد ٢٠٢٥، ٢٧٠).

ثانيًا:- إشكالية الديمقراطية التوافقية والمحاصصة

اعتمد النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ نموذج (الديمقراطية التوافقية) (Consociational Democracy) كآلية لإدارة التنوع وضمان مشاركة جميع المكونات، ويقوم هذا النموذج على مبادئ رئيسة مثل: حكومة الائتلافات الكبرى، والتمثيل النسبي، وحق الفيتو المتبادل للمكونات، ومع ذلك فقد أدت الممارسة الفعلية إلى تحول هذا النظام إلى (المحاصصة السياسية) (Political Quotas)، التي لم تقتصر على توزيع السلطة التنفيذية والمناصب العليا فحسب، بل امتدت لتشمل مؤسسات الدولة، وقد أثبتت التجربة أن التطبيق العراقي لهذا النموذج قد ابتعد عن أسس الديمقراطية التوافقية النظرية، ونتج عنه تغذية الانقسام بدلًا من تحقيق الاندماج، وكما رسخت المحاصصة الخطوط الفاصلة بين المكونات، فضلًا عن إضعاف الاستقرار، فعلى الرغم من أن التوافقية صُممت للاستقرار، إلا أن تطبيقها في العراق جعل الحكومة أسيرة التوافقات المستمرة بين النخب السياسية المتنافسة، مما أبطأ عملية اتخاذ القرار وأضعف فاعلية الدولة (حسن٢٠١٦، ٤٧).

كما أدت ممارسة (نظام المحاصصة) إلى تعطيل الكفاءة وضعف المؤسسات، فقد أسهم بشكل كبير في تعطيل مبدأ الكفاءة والاستحقاق الوطني، إذ اصبح الوصول إلى المناصب العليا مرهونًا بالانتماء المكوناتي وليس بالقدرة والإخلاص للوطن (كريشان ٢٠١٠، ٤٦).

المحور الثالث: –سبل انجاز التكامل الوطني في العراق

أن بلوغ التكامل الوطني ليس مجرد هدف سياسي عابر، بل هو مشروع استراتيجي يمثل الغاية العليا والبوصلة التي توجه كافة الجهود الوطنية، ولكي يتمكن العراق من النجاح في هذا المسعى يستلزم النظر إليه كعملية شاملة تتجاوز حدود القرارات السياسية البحتة، وتمتد لتغطي النسيج الاجتماعي والأخلاقي، وقد خطى العراق خطوات مهمة نحو تحقيق التكامل الوطني من خلال ما تضمّنه الدستور من ضمانٍ للحقوق والحريات، ووجود عددٍ من القوانين الداعمة لهذا المسار، إلا أنّ التحدي القائم اليوم هو في تفعيل تلك النصوص وتحويلها إلى ممارسات واقعية تعزز العدالة والمواطنة المتساوية، كما إنّ سبل إنجاز التكامل الوطني لا تنطلق من فراغ، فالكثير من مقوّماتها متوافرة في التشريعات والمؤسسات، غير أنّ الحاجة تبرز إلى تعزيز تطبيقها العملي وتطوير آليات تنفيذها بما ينسجم مع تطلعات المجتمع، لذا سيتم تناول سبل انجاز التكامل وفق ما يأتي:–

أولًا:– المسار الدستوري للتكامل الوطني

يوفر الدستور العراقي إطارًا قانونيًا يضمن حقوق جميع المواطنين بغض النظر عن أصلهم العرقي أو الديني أو الثقافي، ويؤمن الدستور أيضًا بخصوصية الثقافات واللغات المحلية والقومية الأخرى في العراق، كما يولي الوحدة الوطنية أهمية كبيرة ويحترم التنوع الثقافي واللغوي والديني في العراق، أذ يشجع الدستور على تعزيز وحدة البلاد وينص على حقوق وحريات جميع المواطنين بغض النظر عن خلفيتهم العرقية أو الدينية أو الثقافية، من بين الأحكام الرئيسة في الدستور العراقي التي تتعامل مع الوحدة الوطنية هي ما يأتي(الدستور ٢٠٠٥):–

١– **المادة (١):** تُعبر هذه المادة تعبيرًا عن عزم الشعب العراقي على العيش معًا في وحدة وطنية قوية، تضع المادة نصًا صريحًا على وحدة العراق وسيادته الوطنية (هذا الدستور ضامنٌ لوحدة العراق).

٢– **المادة (٢)** (الفقرة ثانيًا): يضمن الدستور العراقي كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية لجميع الاديان.

٣– **المادة (١٤):** تضمن هذه المادة المساواة بين جميع المواطنين العراقيين، بما في ذلك حقوق الاختيار والاحتفاظ بالجنسية وحقوق المشاركة في الحياة السياسية والعامة، ويفضل لو كانت هناك أضافة بأن تكون الفروق في المعاملة على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو اللغة أو أي عامل آخر محظورة وغير قانونية.

ثانيًا:- حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

تشكل حقوق الانسان مجموعة من الحقوق والحريات التي يتم تحديدها وحمايتها بموجب المواثيق الدولية والإقليمية، وتتعلق هذه الحقوق والحريات بكل إنسان في كل زمان ومكان، ابتداءً من لحظة ولادته وحتى بعد وفاته، وتلتزم الدول بإقرار وضمان وحماية هذه الحقوق والحريات على أراضيها، وتتحمل المسؤولية الدولية عند انتهاك هذه الحقوق أو تعريضها للإخلال، وتتضمن هذه المسؤولية الدولية المسؤولية المدنية والجنائية للدولة عند انتهاك حقوق الإنسان، وتوجد آليات دولية وإقليمية مختلفة لحماية حقوق الإنسان وفرض المسؤولية على الدول والأفراد عند انتهاك هذه الحقوق، ومن بين هذه الآليات المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان وحكماء المحكمة الجنائية الدولية (Human Rights Watch2024).

وتهدف حماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية إلى تعزيز المساواة والعدالة في العراق، من خلال الرقابة القانونية لحقوق الإنسان، إذ تشمل هذه الرقابة أنواعًا مختلفة من الرقابة، بدءًا من الرقابة السياسية الرسمية وصولاً إلى الرقابة الشعبية، وعلى هذا الأساس تبدأ الرقابة من القمة الهرمية لمؤسسات الدولة، من خلال الرقابة على دستورية القوانين، والرقابة على ممارسات السلطات وضمان عدم خروجها عن النصوص الدستورية، وإخضاع جميع ممارساتها للرقابة الدستورية والشعبية، ومن بين هذه السلطات التي تخضع للرقابة هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، الأخيرة تعد المعبر الرئيس في النظم الديمقراطية عن صوت الشعب، وتعكس تقاليد وأعراف الشعب، وليس رغبات وتفضيلات فئة معينة فقط، ولذلك يستلزم أن لا تخرج تشريعات هذه السلطة عن تلك الأعراف والتقاليد، ولا يمكن أن تشرّع هذه السلطة تشريعات وقوانين تحد من حقوق وحريات الأفراد (الزاملي ٢٠٢١).

ومن الجوانب الأساسية لسياسات التكامل الوطني هو حماية حقوق الإنسان وضمان سيادة القانون، فلا يمكن حماية حقوق الإنسان في المجتمعات بدون أن تكون سيادة القانون قوية، وهي آلية تفعيل حقوق الإنسان وتحولها من مجرد مبدأ إلى حقيقة واقعة.

ثالثًا:- قانون العفو العام

يعد قانون العفو العام من الآليات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الاندماج والتكامل الوطني من خلال المصالحة وإعادة إدماج المشاركين في النزاعات والصراعات السابقة في المجتمع، عند الحديث عن قانون العفو العام وتأثيره على تعزيز الاندماج الوطني في العراق، نستند إلى العديد من العوامل والنتائج المحتملة، وقانون العفو العام هو أداة قانونية تستخدم عادةً لتجاوز عقوبة أو تخفيفها لفئة معينة

من المجرمين، تهدف في العادة إلى إعطاء فرصة للمعتقلين للمشاركة في المجتمع بشكل أفضل وفعال، وفي العراق أسهم قانون العفو العام دورًا هامًا في تعزيز الاندماج الوطني، إذ تتجه العديد من الدول إلى إصدار تدابير العفو، وغالباً ما تتضمن اتفاقيات السلام في الدول التي تشهد نزاعاً داخلياً قوانين خاصة بالعفو، وذلك لأهمية تلك القوانين في قطع دابر الضغينة والعداوة بين الأفراد وإعادة الألفة والانسجام بين أبناء المجتمع، وبالتالي فإن الحقيقة والعدالة والجبر هم ردود متكاملة وليس ردوداً يعوض أحدها الآخر فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لكن الكشف الكامل عن الحقيقة بشأن الانتهاكات قد يبرر في بعض الأحيان تخفيف العقوبة الصادرة بحق الشخص المعترف به(الظفيري ٢٠٢٥، ٤٢٠).

عندما يتم استخدام تدابير العفو كوسيلة لتحقيق المصالحة الوطنية والتقريب بين الأطراف المتحاربة، يجب أن تتضمن قوانين العفو إجراءات للكشف عن الحقيقة وتقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم إلى العدالة، وعدم تفريط في حق الضحايا في الحصول على العدالة، ويجب أن تكون العقوبة التي تفرض على المسؤولين عن الجرائم متناسبة مع خطورة هذه الجرائم، فضلا عن ضرورة توافق قوانين العفو التي تصدرها الدول مع التزاماتها القانونية الدولية، وعدم إصدار أحكام عفو تتنافى مع هذه التزامات، لذا يعد قانون العفو العام في العراق أحد آليات التكامل الوطني، وذلك عن طريق توفير فرصة للمتورطين في الصراعات والنزاعات للاندماج في المجتمع والمشاركة في عملية البناء والتنمية، ويمكن أن يساعد قانون العفو العام في تحقيق ذلك، من خلال تمكين الأفراد الذين ارتكبوا جرائم في السابق من العودة إلى المجتمع والاندماج فيه، والمساهمة في بناء وتطوير البلد، والعيش بحرية وكرامة، كما يمكن أن يحقق العفو العام أيضًا العدالة الاجتماعية والقضاء على الشعور بالظلم لدى المتورطين، مما يعزز الاستقرار والسلم الاجتماعي في العراق.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، صدر في العراق قانون العفو العام بالرقم (١٩) لسنة ٢٠٠٨، وكذلك قانون العفو العام رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦، في محاولة لتوفير الفرصة لتحقيق المصالحة الوطنية، إذ جاء في **المادة (١)** من القانون الاخير **(يعفى عفواً عاماً عن العراقي المحكوم بالإعدام أو بإحدى العقوبات أو بالتدابير السالبة للحرية سواء كان الحكم وجاهياً أم غيابياً، أكتسب درجة البتات أم لم يكتسب ودون الإخلال بالمسؤولية المدنية أو التأديبية أو الانضباطية)**، وفي **المادة (٢)** حدد المتهمين الذين تسري عليهم أحكام هذا القانون **(تسري أحكام المادة (١) من هذا القانون على المتهمين كافة باستثناء من ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة (٤)**، من هذا القانون سواء اتخذت الإجراءات القانونية بحقهم أو الذين لم تحرك الشكاوى ضدهم سواء كانت قضاياهم في دور التحقيق أو في دور

المحاكمة ويخلى سبيل من تم إلقاء القبض عليه منهم بقرار من اللجنة المشكلة بموجب المادة (٧) من هذا القانون بعد اكتساب القرار درجة البتات، في المادة (٣) يشترط لتنفيذ أحكام المادة (١) و(٢) من هذا القانون تنازل المشتكي أو ذوي المجني عليه أمام قاضي التحقيق أو المحكمة المختصة وتسديد ما ترتب بذمة المشمولين بأحكام هذا القانون من إلتزامات مالية لمصلحة الدولة أو الأشخاص، واستثنت المادة (٥) من أحكام هذا القانون من شمل بقانون العفو العام رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٨ أو بعفو خاص(قانون العفو العام رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦).

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك اعتراضات على عدم قيام القانون بمعالجة ناجعة ودقيقة للوصول إلى مرحلة الأمن المجتمعي والسلام الحقيقي في العراق، ومن بين هذه الاعتراضات هو الاعتراض على نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة التاسعة من القانون المذكور، فضلا عن ذلك يستلزم تصميم قانون العفو العام بطريقة تضمن عدم الإفلات من العقاب للمتورطين في جرائم خطيرة، مثل الجرائم ضد الإنسانية أو الجرائم التي تنطوي على القتل أو التعذيب أو الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي، كما يجب أن يتم تحديد شروط وضوابط محددة للحصول على العفو، وتوفير آليات فعالة لتعويض الضحايا، ويجب أيضًا أن يتم توفير دعم ومساندة للمتورطين الذين قرروا العودة إلى المجتمع والاندماج فيه، بما في ذلك التدابير الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي تساهم في إعادة بناء حياتهم وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي لهم.

رابعًا:- تجريم خطاب الكراهية

يعد تجريم خطاب الكراهية أحد الإجراءات القانونية التي يعتمدها العراق لتعزيز الاندماج الوطني وحماية حقوق جميع المواطنين، وإن الخطاب الذي يعبر عن الكراهية هو أي تعبير يظهر الانزعاج من شخص أو مجموعة معينة بسبب جزء من هويتهم، ويتم تحديده من قبل النظام القانوني والحقوقي بناءً على نوعه وتأثيره والطريقة التي يتم من خلالها نشره، ويتكون الخطاب من أي شكل من أشكال التعبير عن الرأي أمام الجمهور، سواء كان كتابيًا أو شفهيًا أو مرئيًا أو فنيًا أو سمعيًا، ويمكن نشره بشكل علني عبر وسائل الإعلام والإنترنت وغيرها من وسائل التواصل، كما تعني الكراهية أي تصرف أو تصريح يثير الفتنة أو التمييز بين الأفراد والمجموعات، ويؤدي إلى التفرقة أو التمييز أو التفضيل بسبب العقيدة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الجنسية أو الأصل الإثني، وتؤثر الخطابات التي تعبر عن الكراهية على المجتمع بشكل كبير، فعندما يتعرض شخص أو مجموعة للخطاب الذي يعبر عن الكراهية، يمكن أن يتأثر به بشكل سلبي على الصعيد النفسي والعاطفي ويشعر بالأذى والإهانة والتمييز، فضلًا على أنه

يمكن أن يؤدي إلى التأثير على الصورة الذاتية للأفراد والمجموعات المستهدفة وتقليل الثقة بالنفس والشعور بالقلق والخوف، ويمكن أن يؤدي ايضًا إلى التفرقة والانقسامات في المجتمع وتأجيج الصراعات والأعمال العنيفة، والتمييز والتحيز في المناطق التي يتكرر فيها هذا النوع من الخطابات، وعلى المدى البعيد، كما يؤدي الخطاب الذي يعبر عن الكراهية إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع وتقويض الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية (جابر ٢٠٢٤، ٨٣٥).

يعد الخطاب الكراهية محظورًا تمامًا وفقًا للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، فقد تم تناول قضية خطاب الكراهية في **المادة (٧/اولًا)** إذ نصت على **(يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الارهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له..)**، فضلًا عن تضمين **المادة (٤٢)** لحرية الفكر والضمير والعقيدة لكل فرد، وتأكيد **المادة (٤٣/اولًا)** حرية أتباع جميع الأديان والمذاهب في ممارسة الشعائر الدينية (الدستور ٢٠٠٥).

كما عالج قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل، موضوع تجريم الكراهية، إذ تنص **المادة (٤٧)** على أنه **(يُعد فاعلاً للجريمة كل من يدفع شخصاً على تنفيذ فعل اجرمي، حتى إذا كان الشخص الذي يتأثر بهذا الخطاب لم يقترف الجريمة بنفسه)**، وهذا يشمل جرائم الكراهية التي تؤدي إلى ارتكاب جرائم من قبل الآخرين، وتنص **المادة (٢٠٠)** على أنه **(يُعاقب كل من يحرض على النعرات المذهبية أو الطائفية أو يثير الكراهية بين سكان العراق بالسجن لمدة لا تزيد عن سبع سنوات)**، وهذا يشمل مفردات ومضمون خطاب الكراهية، أما **المادة (٣٧٢)** على أنه **(يُعاقب كل من يعتدى علناً على معتقد لإحدى الطوائف الدينية أو يحقر شعائرها بالسجن لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات أو بالغرامة)**، وكذلك كل من يهين رمزاً أو شخصاً موضع تقديس أو احترام لدى طائفة دينية، بينما **المادة (٤٣٣)** تنص على أنه يُعاقب كل من يقوم بجريمة القذف بإحدى وسائل العلانية، **والمادة (٤٣٤)** على جريمة السب، **والمادة (٤٣٥)** إذا وقع السب أو القذف في مواجهة المجني عليه من غير علانية، ويتم تحديد العقوبات بحسب درجة الجريمة، وتتدرج بين الحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو الغرامة (قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل).

يمكن لخطاب الكراهية أن يتحول إلى جريمة إرهابية وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥، إذ تعد صورة من صور الإرهاب الذي ينص عليه المادة (٢) في الفقرة –١– **(العنف أو التهديد الذي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو تعرض حياتهم وحرياتهم وآمنهم للخطر وتعريض**

أموالهم وممتلكاتهم للتلف أياً كانت بواعثه وأغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إرهابي منظم فردي أو جماعي)، وتصل العقوبة في هذه الحالة إلى الإعدام أو السجن المؤبد، وفقاً لنص **المادة (٤)** من قانون مكافحة الإرهاب، وهي من الجرائم التي تخل بالشرف (قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥).

تتطلب حماية نظام الدولة والحفاظ على مصالح الشعب والأسرة والطفولة التحرك بموجب **المادة (٢)** من قانون الادعاء العام رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٧، ويجب أن يتولى الادعاء العام، كممثل للمجتمع، هذا الدور، وتمنح **المادة (٧/أولاً)** من نفس القانون رئيس الادعاء العام صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب انتهاك أو خرق القانون والطعن لصالح القانون في حالة وجود أضرار للقاصرين أو مصلحة الدولة أو انتهاك للنظام العام، وفضلًا عن ذلك يمكن أن تندرج هذه الجريمة ضمن وصف الجرائم الدولية التي تنتهك اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، والتي وافق العراق عليها وانضم إليها عام ١٩٧٠(قانون الادعاء العام رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٧).

بناءً على تقدم يمكن القول إن لغة الحوار القائمة على التسامح والاحترام المتبادل للخصوصيات والمقدسات والمشاعر الأخرى، تعد من الممارسات الحياتية اليومية في مواجهة خطاب الكراهية والعنف، وتساعد في التغلب على التحديات التي تواجه المجتمعات المتنوعة والمتعددة في الأديان والمذاهب والقوميات والهويات مثل العراق، كما تشكل جرائم التحريض على الكراهية خطرًا مباشرًا وفوريًا على المجتمع، إذ تهدد الحقوق الأساسية للأفراد وتزعزع الاستقرار النفسي والشعوري للمجتمع بأكمله، وتجعله بيئة خصبة لكل الأفكار والممارسات التي تشكّل بدايةً للعداء والاعتداء على الآخر.

المحور الرابع: –أثر سياسات التكامل الوطني في تعزيز الوحدة الوطنية في العراق

تعد مسألة الوحدة الوطنية واحدة من الأمور الحاسمة في مجال السياسة الداخلية للعديد من الدول متعددة الثقافات، والعراق ليس استثناءً من ذلك، فلم يتمكن حتى الآن من تحديد هوية وطنية تلبي احتياجات جميع مكونات المجتمع وتساهم في تحقيق التكامل السياسي والثقافي والاجتماعي، وبالتالي فإن بناء هوية وطنية جامعة ونهائية للعراق ومواطنيه تبقى معضلة تحتاج إلى حلول شاملة ومناسبة، والهوية الوطنية كونها أداة للوحدة فهي ليست صفة فطرية في الفرد، بل هي شيء يتم اكتسابه بحرية تامة، يتم ذلك من خلال تواجد الفرد في مجتمع معين واكتساب عناصر مشتركة في الحياة اليومية لذلك المجتمع، مثل اللغة والتاريخ والثقافة والمصير الواحد وروابط الدم والرموز الوطنية والإعلام والأناشيد والزي الوطني والتراث الشعبي وغيرها، وبالتالي تكون الوحدة الوطنية نتاجًا للعوامل الثقافية والاجتماعية والتاريخية، وتبقى في حالة حركة مستمرة وتتفاعل وتقوى عندما يتعرض أفرادها لأي خطر داخلي أو

خارجي، مثل التهديد العسكري أو الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية، إذ يسعى الأفراد إلى التوحد وتحقيق الحماية المتبادلة في وجه هذه التحديات (علوان وجبر ٢٠١٧، ٢٣٩).

وتشكل الهوية الوطنية عاملاً مهمًا في تعزيز الوحدة الوطنية وتأسيسها على أسس قوية ومتينة، وذلك عبر توحيد المجتمع وتحقيق التكامل الوطني، وتعزّز الهوية الوطنية فرص المجتمع في التقدم والازدهار وتحقيق العيش المشترك الذي يضمن حياة إنسانية حرّة كريمة لأبناء الهوية الواحدة، وتساهم الهوية الوطنية أيضاً في تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وتسهم في تحقيق الاستقرار والتكامل في المجتمع، وتُعد أساس راسخ لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة، ومن الجانب الآخر، يؤدي انقسام وصراع الهويات إلى الإضرار بالدولة والمجتمع على حد سواء، ويعيق بناء الدولة وتنميتها وقدرتها على تحقيق الأمن والقانون والنظام، وفي حال فشل الدولة في تحقيق هذه الأهداف، فإنها تفقد مبررات وجودها، وسنحاول في هذا المحور الوقوف الإجراءات الفعالة لسياسات التكامل الوطني لتعزيز الوحدة الوطنية، وذلك من خلال ما يأتي:-

اولًا:- المؤسسات الفعالة

يعد وجود مؤسسات تعمل بشكل مستقل ومشترك في آن واحد من أسس التكامل الوطني وآلياته الهامة التي تسهم بشكل إيجابي في تعزيز الوحدة الوطنية في العراق، إذ تساهم هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة، كما يعد وجود مراكز لصنع القرار وتطويرها بشكل مستمر أمرًا ذا أهمية كبيرة، إذ يشارك هذا الإطار في إبراز هوية المجتمع وتطويرها بشكل مستمر، فقد أشار (كارل دويتش) إلى وجود عدة وسائل وأدوات تساعد في تحقيق التكامل الوطني، ومنها المؤسسات السياسية والرموز الوطنية والتشريعات الجديدة والدعاية الاتحادية وتجنيد الناس حول فكرة الاتحاد والتعددية السياسية والمجتمعية واحترام السيادة والمشاركة الشعبية في الحركات النقابية واحترام الاستقلال السياسي والإداري وعدم احتكار القوة (صادق ٢٠١٩، ٢٣).

ويتطلب دور المؤسسات السياسية في تحقيق التكامل الوطني القدرة على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المجتمع، وتحقيق التوازن بين مصالح المجتمع ومصالح الدولة، وتعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة، وبالتالي فإن المؤسسات السياسية تؤدي دورًا لا يستهان فيه في تعزيز التكامل الوطني وتحقيق الاستقرار المجتمعي، ولتحقيق فاعلية واستمرارية في التكامل، يتطلب الأمر تطبيق آليات وأدوات مشتركة تهدف إلى بناء نموذج متوافق مع طبيعة الأنظمة المشاركة ومستويات تطورها، وتعد المؤسسات التنظيمية المتعلقة بتسهيل إمكانية اتخاذ القرارات الموحدة ومتابعة

تنفيذها عمود فقري للتكامل، ويتطلب ذلك أن تتوافق هذه المؤسسات مع بعضها البعض وتكون فعالة لتحقيق الأهداف المشتركة، كما يستلزم التأكد من تجانس الأطراف المشاركة وتوافق آلياتهم وأدواتهم، وإقامة الأنموذج الملائم للتكامل وتحقيق سلامة التنفيذ وحسن الأداء، ويتطلب الأمر توفير الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لنجاح عملية التكامل.

ثانيًا:- التنشئة الاجتماعية

تؤثر التنشئة الاجتماعية بشكل كبير على تنمية المجتمع ورفع مستواه، من خلال بناء شخصية المواطن على أسس علمية ووطنية تحقق إيمانه بالمشاركة السياسية الفعالة، والمنفعة المتبادلة بين المجتمع ونظامه السياسي، ولكي يشارك المواطن في سياسة دولته بشكل فعال وإيجابي، يستلزم عليه أن يتمتع بوعي وفهم صحيح لدوره الفاعل في هذه العملية، ولذلك تعد التنشئة السليمة أمرًا ضروريًا لتمكين المواطن من التفاعل بفاعلية مع أنظمة دولته ومؤسساتها التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال بناء شخصية المواطن على قيم ومبادئ علمية ووطنية متينة، تساعده على فهم دوره في المجتمع وتحفيزه على المشاركة الفعالة في العملية السياسية، كما يتطلب ذلك توفير التعليم والتدريب اللازمين للمواطنين، لاسيما الشباب، لتمكينهم من فهم أهمية المشاركة السياسية والمساهمة في بناء مستقبل البلد، فضلًا عن ذلك يتعين على الحكومة العراقية والمؤسسات السياسية توفير بيئة سياسية صحية وشفافة تشجع المواطنين على المشاركة الفعالة في العملية السياسية، وتعزز الثقة بين المواطنين وبينها، وعلى المواطنين أنفسهم أن يكونوا مسؤولين ويقوموا بالمشاركة الفعالة في العملية السياسية وتحقيق المنفعة المتبادلة بينهم وبين الدولة (مهدي ٢٠٢٥، ١٩٦).

تؤثر التنشئة بشكل كبير على تنمية الشعور بالانتماء والولاء الوطني لدى الأفراد من خلال تقليص آثار التفاوت الاجتماعي الذي يتجلى في اختلاف اللغة والدين والعرق، وغيرها من العوامل التي يمكن أن تؤثر على وحدة المجتمع وتهدد تماسكه في الأوقات الصعبة مثل الأزمات والحروب، وعلى الرغم من أن هذه التنوعات تعد مصدر إثراء للمجتمع، إلا أنها يجب التعامل معها بحكمة ومرونة لتفادي تهديداتها للوحدة الوطنية، كما تؤدي التنشئة الوطنية الفاعلة دورًا كبيرًا في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع والدولة، وفي خلق هوية وطنية جامعة للجميع، وهو الهدف الأسمى للنظم السياسية (الشمري وجياد ٢٠١٧).

يولد الفرد بمجموعة من الاستعدادات الجسمية والعقلية والنفسية، بما في ذلك الغرائز الفطرية والذكاء والقدرة على التعلم، فضلًا عن درجة خاصة من الحساسية والتأثر والحيوية والتحمل والمقاومة،

ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية، يتعلم الفرد التكيف مع الحياة الاجتماعية وتشكل سلوكه وهوية خاصة من خلال التفاعل الاجتماعي، الذي يبدأ في الأسرة ويمتد إلى المدرسة والصحبة والمجتمع ككل، وتعد التنشئة الاجتماعية عملية تحويل الكائن البيولوجي إلى كائن اجتماعي، إذ يتم تعليم المعايير والأدوار الاجتماعية واكتساب الاتجاهات النفسية والاجتماعية والتفاعل والنمو والنضج الاجتماعي، ومن خلال هذه العملية، يكتسب الإنسان صفته الإنسانية الاجتماعية ويجسد أدوارها في إطار هويته الخاصة (دبلة ٢٠١١، ٤١).

وتقوم بهذه الوظيفة تنظيمات مختلفة منها:-

أ. **الاسرة:** كانت الاسرة ولا تزال أقوى مؤسسة يستخدمها المجتمع في عملية التنشئة، يبرز دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال الإشراف على النمو الاجتماعي وتوجيه السلوك وتعليم المعايير والقيم والاتجاهات والأدوار الاجتماعية، وتعزيز التفاعل الاجتماعي وتدعيم التوافق بين الأجيال، بهدف بناء مجتمع سليم، ومع ذلك يتوقف أثر الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية على العديد من العوامل، بما في ذلك وضعها الاجتماعي والاقتصادي، ومستوى التعليم والثقافة للوالدين، وحجم الأسرة وتماسكها واستقرارها ومحيطها العاطفي، وبما أن المجتمع يتطور بشكل سريع، فإنه قد فرض على الأسرة التخلي عن بعض وظائفها لصالح مؤسسات أخرى (منى ٢٠١٣، ٤٠).

ب. **المدرسة:** تمثل المدرسة التنظيم الثاني الذي يكمل عملية التنشئة الاجتماعية التي تبدأ داخل الأسرة، فهي تقوم بوظائف التربية والتعليم، وتدعم العديد من العادات والاتجاهات والقيم السليمة، وتقويم ما اكتسبه الطفل من عادات وقيم خاطئة، كما تدربه على العلاقات الاجتماعية الصحيحة والسليمة، وتساعد المدرسة الطفل على التخلص من مركزية الذات التي تسيطر على تفكيره وسلوكه الاجتماعي، وتهتم سوسيولوجيا التربية بدراسة الأنظمة التربوية في علاقتها بالمجتمع، ودورها في التغيير الاجتماعي، حيث تسعى التربية إلى تحويل الفرد إلى كائن اجتماعي، ويمكن تحديد موضوع سوسيولوجيا التربية في التساؤل العلمي حول نوعية الروابط القائمة بين المؤسسات التربوية المختلفة وبين باقي البنيات والأطر الاجتماعية الأخرى، والوظيفة التي تقوم بها تلك المؤسسات داخل المجتمع، ومدى مساهمتها في تنشئة الأفراد، مع الاهتمام بخصوصية المجتمع، بما يعزز من شعور الانتماء للمجتمع والوطن في وقت واحد (حمداوي ٢٠١٥).

ج. وسائل الإعلام والاتصال

بفضل التطور التكنولوجي في العالم الحديث، أصبح من الممكن لأي شخص في العالم مشاهدة الأحداث التي تحدث في مناطق بعيدة وذلك في اللحظات الأولى لوقوعها، ويمكن الوصول إلى ذلك بفضل انتشار وسائل الإعلام والاتصال، كما تم استبدال النقاشات التي كانت تحدث في المقاهي والشوارع بنقاشات افتراضية على مواقع التواصل الاجتماعي، وبفضل هذا العالم الافتراضي أصبح بإمكان أي شخص مناقشة آراء عامة أو خاصة مع أي شخص آخر في أي جزء من العالم بدون الحاجة إلى السفر، وقد أدت وسائل الإعلام والاتصال دوراً هاماً في التنشئة السياسية، من خلال التبادل الثقافي والتلاقح الفكري الذي قد يحدث بسبب التواصل المستمر والفعال مع الثقافات الاخرى، ومع ذلك فإن وسائل الإعلام والاتصال لها حدين، فهي يمكن أن تكون عاملاً للاندماج الاجتماعي، ولكنها في الوقت نفسه يمكن أن تؤدي إلى الإزعاج والاضطراب، لذلك يجب التعامل مع هذه الوسائل بحذر وتوجيهها بطريقة تساعد على تعزيز القيم الإيجابية والتنمية الاجتماعية.

يمكن أن تؤثر وسائل الإعلام والاتصال بشكل كبير في عملية التنشئة الاجتماعية وتشكيل الهوية الوطنية، وقد يؤدي ذلك إلى تغيرات في القيم والمعتقدات الاجتماعية والثقافية، ومن المهم أن نفهم أن الأفكار والمعتقدات التي تنتشر عبر وسائل الإعلام والاتصال ليست بالضرورة تعكس القيم والمعتقدات المحلية، وبالتالي يمكن أن تسهم في إثارة التساؤلات فيما يتعلق بتغير الهوية الثقافية للأفراد، وفي مواجهة هذا التحدي، يمكن للأسر والنظام التربوي أن يؤديا دورًا هامًا في تشكيل هوية الأفراد وتوجيهها، عبر تعزيز القيم المحلية والوطنية والثقافية، وتعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على الهوية الثقافية والاجتماعية الخاصة بالمجتمعات المحلية، ومن المهم أيضًا تشجيع الأفراد على البحث والتعلم عن ثقافات ومعتقدات مختلفة، مع تذكيرهم بأهمية الحفاظ على القيم والمعتقدات الأساسية التي تحدد هويتهم الاجتماعية والثقافية الخاصة (القصبي ٢٠٠٢، ١٥٣).

وبشكل عام يجب التذكر أن وسائل الإعلام والاتصال تعد أدوات مهمة في التواصل والتفاعل الاجتماعي، ولكنها يمكن أن تكون أيضًا مصدرًا للتأثير السلبي في غياب الرقابة والوازع الاجتماعي، وبالتالي نحتاج الى تشجيع الأفراد على تحليل وفحص المعلومات التي يتلقونها، والتأكد من مصادرها ومحتواها قبل اتخاذ قرارات أو اتخاذ إجراءات تتعلق بها.

الخاتمة: –

واجه العراق تحديات كبيرة في سبيل تحقيق التكامل الوطني، وهو هدف لا يمكن بلوغه إلا بتكاتف جهود الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، وإن تعزيز الشمول الاجتماعي، وتطوير التعليم، وتوسيع مشاركة المواطنين في الحياة العامة، تمثل ركائز أساسية لبناء مجتمع متماسك وقادر على مواجهة التحديات، وعلى الرغم من ما قد يعترض هذه المسيرة من صعوبات، فإن الالتزام بمبادئ المواطنة الفاعلة يظل السبيل الأمثل نحو ترسيخ مجتمع مدني قوي ومستقر.

كما أن تعزيز الوحدة الوطنية يتطلب التقريب بين مكونات المجتمع العراقي، من خلال التفاهم بين الثقافات المختلفة، وتعلم لغات البلاد المتنوعة، ودعم المبادرات التي تشجع على التعايش والتكامل بين جميع الفئات، ويجب أن يكون تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروات والفرص وتوفير الخدمات الأساسية للجميع دون تمييز، في صميم السياسات الوطنية، مع التركيز على تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستثمار والتعاون الدولي.

إن تحقيق التكامل الوطني ليس مهمة سهلة، بل يتطلب اعتماد آليات واضحة تقوم على احترام التنوع الثقافي، وتضييق الفجوة بين مختلف شرائح المجتمع، وحل النزاعات بالحوار بعيدًا عن العنف، وتبادل الخبرات والتجارب بين الجميع، وبهذا النهج يمكن للعراق أن يمضي بثبات نحو مستقبل أكثر وحدة واستقرارًا وازدهارًا.

المصادر باللغة العربية:

١. جمهورية العراق. ٢٠٠٥. دستور جمهورية العراق.
٢. جمهورية العراق. ١٩٦٩. قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) المعدل.
٣. جمهورية العراق. ٢٠٠٥. قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣).
٤. جمهورية العراق. ٢٠١٧. قانون الادعاء العام رقم (٤٩).
٥. تميم، عماد صادق. ٢٠١٩. *التكامل المؤسساتي في الانظمة البرلمانية المقارنة*. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.
٦. جندلي، عبد الناصر. ٢٠٠٧. *التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*. الجزائر: دار الخلدونية.
٧. الجوهري، اسماعيل بن حماد. ١٩٨٧. *تاج اللغة وصحاح العربية*. ط٤، بيروت: دار العلم للملاين.
٨. دبلة، عبد العالي. ٢٠١١. *مدخل الى التحليل السوسيولوجي*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
٩. الطماوي، سليمان محمد. ١٩٨٨. *الوحدة الوطنية*. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٠. قريصة، صبحي تاورس. ٢٠٠٤. *التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة*. طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا.

١١. القصبي، غازي. ٢٠٠٢. العولمة والهوية الوطنية. الرياض: مكتبة العبيكان.
١٢. مجموعة مؤلفين، *رؤساء الدول إمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية*. فاس: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية.
١٣. المراكبي، السيد عبد المنعم. ٢٠٠١. *حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق: الأكراد دراسة حالة ١٩٩٩-١٩٨٨*. القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية.
١٤. النجار، باقر سلمان ومجموعة باحثين. ٢٠١٤. *جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في الوطن العربي*، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
١٥. جابر، زيد حميد. ٢٠٢٤. "محفزات خطاب الكراهية وآليات المواجهة". *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، العدد ٧. بغداد: الجامعة المستنصرية.
١٦. حسن، حارث. ٢٠١٦. "التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج". *سياسات عربية*، العدد ٢٣، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا.
١٧. طويل، نسيمة. ٢٠١٨. "التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية". *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، العدد ٨. الجزائر: جامعة بسكرة .
١٨. الظفيري، زيد خلف. ٢٠٢٥. "آثار تعديل قانون العفو العام من حيث التطبيق (دراسة قانونية)". *مجلة الجامعة العراقية*، مجلد٧٤. العدد ٢. بغداد: الجامعة العراقية.
١٩. عبد، عامر عياش ومحمد، لطيف كريم. ٢٠٠٨. "فكرة التعددية والوحدة الوطنية في الدستور العراقي الجديد، في التعددية والوحدة الوطنية ... الواقع الطموح". وقائع مؤتمر. بغداد: بيت الحكمة.
٢٠. علوان، ابتسام حاتم وجبر، دينا محمد. ٢٠١٧. "بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية". *المجلة السياسية والدولية*. العدد ٣٥-٣٦. بغداد: الجامعة المستنصرية.
٢١. كريشان، بشير تركي. ٢٠١٠. "دور الجامعات في التكامل الوطني". *المجلة السياسية والدولية*. العدد ١٤. بغداد: الجامعة المستنصرية.
٢٢. محمد، سرى هاشم. ٢٠٢٢. "بناء الدولة المدنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣". *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، العدد ٢٨. تكريت: جامعة تكريت.
٢٣. مهدي، حوراء رشيد. ٢٠٢٥."دور التنشئة الاجتماعية في تحقيق السلم الأهلي". *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، العدد ٢٤. بغداد: الجامعة المستنصرية.
٢٤. مهدي، كرار ابراهيم و حميد، بشير ناظر. ٢٠٢٥. "التنوع الثقافي وبناء الهوية الوطنية: رؤية سوسيولوجية". *مجلة آداب المستنصرية*، العدد ١٠٩. بغداد: الجامعة المستنصرية.
٢٥. حمداوي، جميل. ٢٠١٥. "سوسيولوجيا التربية".www.alukah.net
٢٦. عزوزي، حسن. ٢٠١٨. "مفهوم الوحدة الوطنية، المجلس العلمي المحلي لإقليم مولاي يعقوب".
https://www.majlisyacoub.com/%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%
٢٧. الزاملي، ماجد احمد. ٢٠٢١. "الآليات القانونية لحماية حقوق الإنسان" .
https://www.sotaliraq.com
٢٨. الشمري، ناظم نواف وجياد، أسراء احمد. ٢٠١٧. "اتجاهات التنشئة في تعزيز الهوية الوطنية في العراق ما بعد داعش".

https://m.annabaa.org/arabic/studies

٢٩. المجالي، هاشم نايل. ٢٠٢٢. "التكامل والانسجام السياسي".

https://www.addustour.com/articles/1308015

المصادر باللغة الإنكليزية:

30. Human Rights Watch.2024. "World Report 2024: Iraq".
https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/iraq